RIMAK International Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: 2717-8293
Volume 6, Issue 6, November 2024

Received: 12/08/2024 **Accepted:** 09/09/2024 **Published:** 01/11/2024

THE ROLE OF SOCIAL ENTREPRENEURSHIP IN PROMOTING THE SOCIAL STABILITY OF THE RURAL POPULATION:

SOCIOLOGICAL STUDY OF COOPERATIVES IN MOULAY YACOUB PROVINCE

Researcher Sara LAZAR [1]

University Sidi Mohamed ben Abdellah Fes, Morocco

Dr. Noureddine EL MSAOURI [2]

University Sidi Mohamed ben Abdellah Fes, Morocco

Abstract:

Social entrepreneurship is a topic of utmost importance in the current era, especially in light of the economic and social challenges facing many countries. Cooperatives are a prominent model of social entrepreneurship, as they achieve both economic and social goals. This study aims to analyze the role of cooperatives in achieving social entrepreneurship, with a focus on their impact on the socio-professional stability of the rural population in the Moulay Yacoub region. The study adopted the descriptive analytical approach, and the semi-structured interview technique was used to collect data from the presidents and managers of cooperatives in the Moulay Yacoub region. The interview outputs will be analyzed using the ATLASTI qualitative analysis software.

The study concluded that cooperatives contribute to enhancing the socio-professional stability of the rural population, which reduces the rates of rural migration.

Keywords: Coopératives, Social Entrepreneurship, Socio-Professional Stability, Rural Population.

http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.32.1-11

[1] noureddin.elmsaouri@usmba.ac.ma

[2] sara.lazar1@usmba.ac.ma orcid.org/0009-0005-5701-5435

دور المقاولة الاجتماعية في تعزيز الاستقرار السوسيومهني للساكنة القروية: دراسة سوسيولوجية للتعاونيات بإقليم مولاي يعقوب

الباحثة سارة الأزعر

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب

د. نور الدين المصوري

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب

الملخص:

تعد المقاولة الاجتماعية من الموضوعات ذات الأهمية القصوى في الوقت الراهن، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها كثير من البلدان. وتُعتبر التعاونيات نموذجًا بارزًا للمقاولة الاجتماعية، حيث تحقق غايات اقتصادية واجتماعية على حد سواء. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور التعاونيات في تحقيق المقاولة الاجتماعية، مع التركيز على تأثيرها على الاستقرار السوسيومهني للساكنة القروية في إقليم مولاي يعقوب. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتمّ استخدام تقنية المقابلة نصف الموجهة لجمع البيانات من رؤساء ومسيري التعاونيات. كما تم تحليل البيانات المحصل عليها باستخدام برنامج التحليل الكيفي ATLASTI، وقد تم التوصل إلى أن التعاونيات تسهم في تعزيز الاستقرار السوسيومهني للساكنة القروية، مما يُقلّل من معدلات الهجرة القروية.

الكلمات المفتاحية: التعاونيات، المقاولة الاجتماعية، الاستقرار السوسيومهني، الساكنة القروية.

مقدمة:

تسعى المقاولة الاجتماعية، بكل أشكالها، والتعاونية على وجه التحديد، إلى بلوغ وتحقيق الغايات من إنشائها، ويأتي في مقدمتها الوصول لتنمية اقتصادية واجتماعية يحقق من خلالها الأفراد المنخرطون بالأساس وبقية السكان حاجاتهم الأساسية، ويحسنون من دخلهم المادي، ويرقون بمستوى معيشتهم للأفضل، على خلاف المقاولة الرأسمالية التي تسعى لتحقيق الربح المادي لفرد أو مجموعة من الأفراد مالكي المشروع.

وتفعيل دور التعاونيات يزداد عند الحديث عن المجال القروي الذي يعاني ارتفاع معدلات الفقر والبطالة ونقص في المواد الاستهلاكية، ومن سوء تدبير القطاع الفلاحي الذي يعد الدخل الوحيد لدى غالبية السكان.

وسنحاول في هذا البحث التركيز على مدى مساهمة التعاونيات في تحسين وزيادة الدخل الفردي للمنخرطين ورصد مدى رضاهم عن هذا المدخول وتحقيقهم لحاجياتهم الأساسية كما سنتطرق لبعض الاكراهات التي تعترض العمل التعاوني بمجال الدراسة.

ولأجل ذلك سننطلق من السؤال الإشكالي التالي:

كيف تسهم التعاونيات في خفض معدلات الهجرة وتحقيق الاستقرار السوسيومهني لساكنة المجال القروي؟

الفرضية الرئيسية: نفترض أن التعاونيات لها دور مهم في توفير فرص شغل، ومن ثَمَّ تحقيق الاستقرار السوسيومهني للساكنة القروية.

الفرضية الفرعية الأولى: الاستقرار السوسيومهني لمنخرطي التعاونيات مرتبط اطرادا بمدى رضاهم عن المدخول المادي وتلبية الاحتياجات الأساسية.

الفرضية الفرعية الثانية: التعاونيات تساهم في التخفيف من معدلات الهجرة في صفوف المتعاونين.

الأهمية

تزايد الاهتمام بموضوع المقاولة الاجتماعية في السنوات الأخيرة، من طرف الدول والمجتمعات، باعتبارها مؤسسات دامجة للفرد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومحققة بذلك الاستقرار الاجتماعي والتنمية المنشودة، وذلك من خلال مبادئها التي أسست عليها، وتميزها عن غيرها من المؤسسات والمقاولات الرأسمالية، ألا وهي التكافل الاجتماعي والتشارك وتحقيق الإنصاف والمساواة بين الأفراد والجماعات المشكلة للمجتمع.وتتجلى أهمية هذا البحث بتسليط الضوء على التعاونيات باعتبارها مقاولة اجتماعية تحقق الغايات السالفة الذكر، وباعتبارها مصدرا أساسيا أو مكملا لدخل الأسر القروية بالمغرب والمحرك لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذا المجال.

أهداف البحث

- إبراز دور وأهمية التعاونيات، كمقاولات اجتماعية، قادرة على المساهمة في تحقيق الاستقرار السوسيومهني للساكنة القروية.
- تسليط الضوء على واقع المقاولة الاجتماعية بالمجال القروي من خلال التعاونيات كنموذج.
- التعرف إلى مشكلات ومعوقات التعاونيات التي تحول دون مساهمتها في التنمية.

- المساهمة في توفير قاعدة بيانات من شأنها المساعدة في دعم التعاونيات.

المفاهيم الإجرائية

1. المقاولة الاجتماعية

انتشر في السنوات الأخيرة الاستعمال الواسع لمصطلح المقاولة الاجتماعية، لكن نشير أنه ليس هناك تعريف علمي محدد له، حيث عرفت بأنها الحلول الابتكارية للتحديات الاجتماعية بالإضافة للخدمات والمنتجات التي تحدث تغيرا اجتماعيا، وتؤثر إيجابا في المجتمع، وتعرف أيضا على أنها نوع من الأعمال التي تهدف إلى تعريف وتشخيص المشكلات والحاجات الاجتماعية واستعمال مبادئ ريادة الأعمال لإنشاء وتنظيم وإدارة مشروع اجتماعي يحقق التغيير الاجتماعي المطلوب، كما يقصد بها العملية التي يمكن من خلالها مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية بطريقة تتسم بالكفاءة والإبداع، وتتضمن حلولا غير تقليدية ومستدامة (بن محكوم و بدري، 2020)[3].

فالمقاولة الاجتماعية باعتبارها نموذجا صاعدا من التنظيم الاقتصادي يأتي للتوفيق بين المنطق الاقتصادي وبين المنفعة الاجتماعية، وذلك في سياق تبحث فيه السلطات العمومية والفاعلون الاقتصاديون عن حلول مبتكرة ومستدامة من الناحية الاقتصادية. (أزناك، 2019)[4]

2. التعاونية

مجموعة تتألف من أشخاص ذاتيين أو اعتباريين أو هما معا اتفقوا أن ينضم بعضهم إلى بعض لإنشاء مقاولة تتيح لهم تلبية حاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتدار وفق القيم والمبادئ الأساسية للتعاون المتعارف عليها، ولا سيما تلك المتمثلة في: العضوية الاختيارية المفتوحة للجميع والإدارة الديمقراطية والمساهمة الاقتصادية للأعضاء... (القانون المتعلق بالتعاونيات 112.12)[5]ويعرف للتعاونيات أهميتها بوصفها مكون أساسي من مكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يستطيع المواطنون من خلالها تحسين حياتهم فعلا، فيم يسهمون في النهوض بمجتمعهم وأمتهم اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا وبيئيا... كما تقوم التعاونيات على الحكامة وقيم الديمقراطية، وتعزز بذلك المساواة بين الأفراد ومساهمتهم في عملية التنمية.

3. الاستقرار السوسيومهني

تعد مرحلة الاستقرار المرحلة الرابعة من مراحل الحياة المهنية للفرد، وقد أطلق عليها البعض مسمى "مرحلة الاستمرار"؛ وذلك لاستمرار الفرد في المهنة أو الوظيفة التي عمل على تأسيسها في المرحلة السابقة، في حين أطلق عليها آخرون "مرحلة المحافظة"؛ لأن الفرد يحاول الحفاظ والتمسك بالوظيفة أو المهنة الحالية، ولا يسعى إلى غيرها في هذه السن. بينما أطلق عليها خلاف ذلك مسمى "مرحلة التنمية" و "مرحلة إتقان مهارات العمل"؛ وذلك للسعي الدائم خلال

[3] علي بن محكوم وعبد المجيد بدري، المقاولاتية الاجتماعية: مفهومها وموضوعها، journal of economic growth and entreneurship JEGE، 2020، ص 9-17.

[4] محمد أزناك، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب، 24 يوليوز 2019. الموقع http//howiyapress.com

[5] مقتطف من نص المادة 1 الباب الأول قانون 112.12 المتعلق بالتعاونيات.

هذه المرحلة في تنمية وتطوير وإتقان المهارات العملية اللازمة من أجل المنافسة والحفاظ على العمل (بوابة سبل، 2019)[6].

ويعد الاستقرار المهني وولاء الفرد للمنظمة من أهم العوامل التي تحدد فعالية وكفاءة المنظمة(Steers, 1977) [7]، وبتعدد معاني الاستقرار المهني والاجتماعي فقد تعددت التعاريف حسب الحقول والمجالات المعرفية المختلفة ''ثبات العامل في عمله وعدم الانتقال إلى تنظيم آخر، هذا إذا كان ذلك التنظيم يشكل مستقبلا مهنيا للعامل وفق عوامل مادية ملموسة وأخرى اجتماعية ونفسية متداخلة لتحقيق التكامل والاستقرار''. (خلاصي)[8]

الدراسات السابقة

ومن أهم الدراسات التي أجدها قد لامست موضوع بحثي هذا، نذكر للمثال لا الحصر الدراسات التالية على المستويين العربي والمغربي:

❖ دراسة لرشيد زمار ونور الدين عبد الباقي بعنوان Rôle des coopératives dans le développement local des produits de terroir: Cas de deuxcoopératives de la région Draa-Tafilalet (03/10/2018) وهو مقال منشور بمجلةInternational Journal of Innovation and AppliedStudies

تناولت الدراسة أهمية التعاونيات في تحقيق التنمية المحلية، واعتمدت على المقارنة بين تعاونية الفردوس للتمور بزاكورة وتعاونية صوفي للورود بقلعة مكونة، من خلال محاولة للإجابة على سؤال إشكالي " كيف يمكن للمنتج المحلي أن يشكل رافعة للتنمية المجالية بزاكورة وقلعة مكونة؟ " وللقيام بهذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الكمي من خلال أداة الاستمارة التي تم توجيهها للمنخرطين بهاتين التعاونيتين. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

على المستوى الداخلي: للحكامة دور مهم في ضمان استمرارية واستدامة العمل التعاوني، ومن ثم في تحقيق التنمية المجالية بكل من قلعة مكونة وزاكورة؛

على المستوى الإيكولوجي: تحسيس منخرطي التعاونيتين بأهمية منتجي التمر والورد لما لهما من أهمية بيولوجية تعود بالنفع على صحة الإنسان؛

على المستوى الاقتصادي: المساعدة في خلق أنشطة اقتصادية تعود بالنفع على الرجال والنساء مما يخفف من حدة آثار الجفاف.(Abdelbaki & Zammar, 2018) 9

[6]مقال '' سلسلة مراحل الحياة من منظور التنمية المهنية- مرحلة الاستقرار'' بوابة سبل 2019، تاريخ الزيارة 17 فبراير 2024.https://subol.sa/Dashboard/Articles/ArticleDetails/94

[7]Steers, R.M. (1977) Antecedents and Outcomes of Organisational Commitment. Administrative Science Quarterly, 22, 46-56.http://dx.doi.org/10.2307/2391745

[8] مراد خلاصي، الاستقرار المهني وتسيير الموارد البشرية في مؤسسات جزائرية (دراسة ميدانية)، أكاديميا العربية، https://academia-arabia.com/ar/reader/2/76153

[9]Noureddine Abdelbaki et Rachid Zammar « Rôle des coopératives dans le développement local des produits de terroir : Cas de deux coopératives de la région Draa-Tafilalet » International Journal of Innovation and AppliedStudies. 3 Oct. 2018, pp. 942-951

❖ دراسة بعنوان "**تفعيل دور المقاولة الاجتماعية في ظل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: دراسة التجربة المغربية**"لهاني منال ومحجوب عزيز وبركان أسماء والمنشورة بتاريخ 30-2021-06 بمجلة الإبداع، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع تدعيم المقاولة الاجتماعية في المغرب، وتحديد العوامل التي تسهم في تفعيل دورها في ظل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وعلى المنهجين الكمي والكيفي في جمع المعطيات، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر:

- التأكيد على أهمية المقاولة الاجتماعية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب.
- كشفت الدراسة عن وجود الكثير من التحديات التي تواجه المقاولة الاجتماعية في المغرب، مثل صعوبة الحصول على التمويل ونقص الدعم العمومي.
- كما أوصت الدراسة باتخاذ العديد من الإجراءات لتفعيل دور المقاولة الاجتماعية في المغرب. (هاني و آخرون، 10(2021

مقاربة البحث

اعتمدنا في بحثنا هذا على المقاربة البنائية الوظيفية، وذلك باعتبار التعاونية بناءً اجتماعيا يشكل جزءا من الكل أي المجتمع (إقليم مولاي يعقوب)، وله وظائف يسهم بها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي. ثم إن التعاونية يمكن اعتبارها نسقا مكون من مجموعة من الأفراد يؤثرون ويتأثرون بالتعاونية. فكل فرد يسهم جزئيا في تطور التنظيم الذي ينتمي إليه، وفي الوقت نفسه يسعى لتحقيق حاجاته الأساسية.

المنهجية المتبعة

بغاية تحديد مساهمة التعاونيات، باعتبارها مقاولات اجتماعية، في تحقيق الاستقرار السوسيومهني للساكنة القروية والعوامل المرتبطة بها، قمنا باعتماد المنهج الوصفي باعتباره "طريقة علمية يصف بها الباحث الظاهرة بشكل كمي أو كيفي، ومن ثم طرح مجموعة من التساؤلات المبهمة، والقيام بعملية تجميع للبيانات والمعلومات، من خلال مجموعة من الأفراد التي تتضح فيهم الخصائص، ومن ثم تحليلها لبلوغ النتائج والقيام بالتفسير". (تعريف المنهج الوصفي، د.ت)11

ولجمع المعطيات الميدانية قمنا بالاعتماد على المنهج الكيفي من خلال تقنية المقابلة الفردية نصف الموجهة لما لها من أهمية في جمع أكبر عدد من المعطيات والحصول على التوضيحات اللازمة التي تساعد في فهم الظاهرة المدروسة.

[10]منال هاني وآخرون، تفعيل دور المقاولة الاجتماعية في ظل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: دراسة التجربة المغربية، 30-2021-06، مجلة الابداع المجلد 11، العدد 1 الصفحة 549.

[11]تعريف المنهج الوصفي، مجلة مبتعث الالكترونية، تاريخ الزيارة 3 فبراير 2023.

مجتمع وعينة البحث

ويعد اختيار عينة البحث أمرا مهما للغاية في البحث السوسيولوجي، فالدقة في اختيار عينة البحث وتمثيلها لمجتمع الدراسة أمرين مهمين، لذلك سنعتمد في بحثنا هذا على العينات غير الاحتمالية، وذلك لعدم توفر قاعدة بيانات محينة عن كافة تعاونيات الإقليم وصعوبة الوصول لبعض التعاونيات أو توقف مؤقت لنشاط بعضها. وسنعمل على إجراء المقابلات مع رؤساء ومسيري التعاونيات المدروسة، وذلك لكون هذا البحث يهدف الوصول لأكبر قدر من المعلومات عن التعاونيات والتحقق من بعض المعطيات المتوفرة للباحث من خلال المعايشة ومعاينته للعمل التعاوني بالإقليم، الأمر الذي يصعب الوصول إليه في حالة اختيار عينة مكونة من عموم الأعضاء والمنخرطين. ولقد تم اختيار عينة مكونة من 14 تعاونية تمثل مختلف جماعات الإقليم وأغلبها تنشط بالقطاع الفلاحي، وذلك راجع لطبيعة الإقليم القروية بامتياز، أما عن المبحوثين فاكتفينا بإجراء مقابلات فردية مع رؤساء ومسيري هذه التعاونيات .

مجال البحث

ينتمي إقليم مولاي يعقوب إلى جهة فاس مكناس، ويقع في تلال شمال غرب مدينة فاس على مساحة 1700 كلم مربع، ويشتهر بحامته الطبيعية ذات المياه الكبريتية الطبيعية، (جهة فاس مكناس، د.ت)[12] وفيما يلي خريطة تبين الجماعات المكونة للإقليم:

الخريطة 1: تبين توزيع جماعات إقليم مولاي يعقوب

المصدر: ويكيبيديا

[12] موقع جهة فاس مكناس، https://www.region-fes-meknes.ma/provinces

نتائج البحث

1. المعلومات السوسيوديموغرافية للمبحوثين

سنحاول في هذا المحور، عرض المعلومات والمميزات السوسيوديموغرافية للمبحوثين التي تتجلى أساسا في مؤشر: الجنس والسن والمستوى الدراسي والحالة العائلية.

جدول رقم (01): يبين المعطيات المتعلقة بالمبحوثين.

الجنس		السن		المستوى الدراسي				الحالة العائلية	
ذكر	أنثى	18-45 سنة	أكثر من 45 سنة	بدون	ابتدائي	ثانوي	جامعي	عازب	متزوج
13	01	09	05	01	06	03	04	01	13

المصدر: من إعداد الباحثان

يتضح أن توزيع المبحوثين حسب الجنس من خلال الجدول رقم (1) أن عدد الذكور يفوق عدد الإناث، وهذا راجع إلى أنه خلال عملية اختيار عينة البحث تم التركيز على رؤساء ومسيري التعاونيات التي كانت كلها تعاونيات برئاسة الذكور باستثناء تعاونية واحدة ترأسها امرأة بجماعة سبت الأوداية، إضافةً إلى العدد القليل للتعاونيات النسائية التي تشكل 7% من مجموع التعاونيات بالإقليم، ولم نتمكن من إجراء مقابلات معهم نظرا إلى بعض الاكراهات الجغرافية أو للتوقف المؤقت لنشاط بعضها. وهذا ما جعل عدد الذكور وصل إلى 13 مشاركا في البحث مقارنة مع مشاركة أنثى واحدة فقط. كما يتضح أن 09 من المبحوثين تتراوح أعمارهم بين 35 و45 سنة،05سنهم أكبر من 45 سنة. وهذا الأمر يمكن تفسيره بكون الشباب الذين تجاوزوا سن 34 سنة هم أكثر فئة من المبحوثين تتجه إلى تسيير وإدارة أمور التعاونية، وذلك لعدة اعتبارات يمكن إجمالها في كون هذه الفئة مستقرة اجتماعيا، وتتحمل مسؤولية الأسرة، وتحاول زيادة مدخولها وتحسين وضعيتها من خلال العمل التعاوني، وفي الوقت نفسه تتمتع بروح الشباب والطموح للأفضل والقدرة على إدارة التعاونية، الأمر الذي يقل عند كبار السن الذين تجاوزت أعمارهم 45 سنة، واقتربوا أو دخلوا لمرحلة الكهولة. بالإضافة إلى كون الشباب في سن العشرينيات أو بداية الثلاثينيات لم يستقروا بعض على نحو نهائي بالقرية إما، بسبب البحث عن فرص الشغل أو بسبب الدراسة.

نشير أيضا إلى أن جل المبحوثين والبالغ عددهم 13 لهم مستوى تعليمي، حيث إن أقلهم يتوفر على مستوى الخامس ابتدائي في، حين واحد فقط، وهو مسير لتعاونية لا يتوفر على أي مستوى تعليمي، ولم يسبق له ولوج المدرسة. وهذا الأمر يمكن تفسيره بكون المبحوثين، كما سبق، أن أشرنا سابقا، هم مسيرو ورؤساء التعاونيات محل الدراسة الأمر الذي يستدعي حصولهم على الحد الأدنى من التعلم على الأقل، أمر آخر يمكن ملاحظته هو أن غالبية المبحوثين لهم مستوى ابتدائي، وعددهم 06 فقط، وذلك بسبب الاكراهات التي يعاني يعانيها الأطفال بإقليم مولاي يعقوب لاستكمال تعليمهم الإعدادي والثانوي فيكتفون بالشهادة الابتدائية فقط. وهي إشارة واضحة إلى ظاهرة الهدر المدرسي التي تكون إما نتيجة طرد لكثرة التكرارات أو نتيجة التوقف عن الدراسة على نحو اضطراري خصوصا في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الأساسي (السنة السادسة) أو عند نهاية المرحلة الثانية منه (السنة الثالثة إعدادي). وهي ظاهرة غالبا ما تجد تفسيرها ليس فقط في الفشل الدراسي وعدم القدرة على المتابعة من قبل المستهدفين، بقدر ما هي مرتبطة، وحسب كثير

من الشهادات، بشروط موضوعية: بعد المدرسة خصوصا الإعداديات وقلتها، قلة الداخليات وصعوبة تحمل جل العائلات للتكاليف التي يتطلبها تمدرس الأبناء في أماكن بعيدة عن المسكن الأصلي. (شرقي، 2009، صفحة 255)[13]

ويمكن تسليط الضوء أيضا على أن 03 من المبحوثين لهم مستوى ثانوي بينما 04 لهم مستوى تعليمي جامعي، منهم ثلاثة مبحوثين حاصلين على شواهد جامعية،الأمر الذي يمكن تفسيره بكون الشباب المتعلم والحاصل على شواهد عليا يطمح للاندماج في سوق الشغل والحصول على دخل جيد من خلال العمل التعاوني.

ونلاحظ أيضا أن عدد المبحوثين المتزوجين يفوق بكثير العزاب منهم، وهي حالة واحدة لرئيسة تعاونية فلاحية لإنتاج الحليب وتسويقه، ويمكن تفسير أن 13 من المبحوثين متزوجين بكون الزواج، ولا سيما بالمجال القروي علامة دالة على استقرار الفرد في قريته أو منطقته وزيادة ارتباطه بالأرض والعائلة الأمر الذي يقود فئة كبيرة من الشباب المتزوج إلى البحث عن رفع مدخولهم المادي وتحسين المستوى المعيشي لأسرهم بمشاريع مدرة للدخل وميسرة في آن واحد كالتعاونيات. أما العزاب فيتجهون أغلبهم إلى إتمام دراستهم أو البحث عن مهن وحرف جديدة بالمدن.

2. معلومات عن التعاونيات

بهدف اكتمال ووضوح الصورة لدى الباحثة، كان من الضروري التعرف عن التعاونيات نشاطها سنة التأسيس الاستفادة من الدعم وذلك لارتباط موضوع بحثنا هذا بالتعاونيات بإقليم مولاي يعقوب ارتباطا وثيقا، وفيما يلي تفريغا للبيانات المحصل عليها من المقابلات المنجزة:

جدول رقم (02): معلومات عن التعاونيات المدروسة.

نشاط التعاونية	الفلاحة	الصناعة التقليدية
عدد التعاونيات	13	01

المصدر: من إعداد الباحثان

يتضح لنا من خلال ملاحظة الجدول (2) أن كل التعاونيات المكونة لعينة الدراسة تنشط في القطاع الفلاحي: تربية المواشي، تربية النحل، الأشجار المثمرة وتثمين المنتجات الفلاحية المحلية، باستثناء تعاونية واحدة تنشط في قطاع الصناعة التقليدية، ويمكن تفسير ذلك بكون مجال الدراسة يعد مجالا قرويا ذو طابع فلاحي بامتياز إذ "تهيمن الفلاحة على أنشطة السكان بنسبة تزيد عن 90% من الساكنة."[14] ثم إن 89%من مجموع التعاونيات بالإقليم المحدثة إلى غاية متم سنة 2022 تابعة للقطاع الفلاحي. (قسم العمل الاجتماعي، 2023)[15]

لكن تجدر الإشارة إلى أن تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أبان عن الركود الاقتصادي الذي يخلفه التركيز على القطاع الفلاحي فقط، بكون هذه الدينامية التي يشهدها العالم القروي ينبغي ألا تقتصر على الفلاحة وحدها، لأنه مع التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي باتت تميز العالم القروي، أصبح من الأجدى تعزيز تطوير التنسيق مع قطاعات أخرى مولدة للثروة ولفرص الشغل، كما هو الشأن بالنسبة إلى الصيد والسياحة القروية والصناعة

[13] د. محمد شرقي، التحولات الاجتماعية في المغرب: من التضامن القبلي إلى الفردانية، افريقيا الشرق-المغرب، 2009، ص 225.
[14] المندوبية السامية للتخطيط، مرجع سابق.
[15] قسم العمل الاجتماعي، عمالة اقليم مولاي يعقوب، 2023.

التقليدية، وذلك لإعطاء دينامية جديدة وتطوير اقتصاد العالم القروي. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2017، صفحة 60)16

3. الاستقرار السوسيومهني

- **الرضا عن المدخول المادي**

يقتضي الحديث عن المواضيع المرتبطة بالتنمية عموما والتنمية الاقتصادية على وجه الخصوص، ضرورة التطرق إلى الدخل المادي للمبحوثين، وذلك باعتباره مؤشرا مهما يدل زيادة قيمته ورضا الأفراد عنه شرطا أساسيا لتحقيق التنمية. وفيم يلي جدولا يوضح مدى رضا المبحوثين في هذا البحث على مدخولهم الذي يحصلونه من العمل التعاوني.

الجدول رقم (03): الرضا عن المدخول المادي.

الرضا عن المدخول	راض	غير راض
عدد المبحوثين	08	06

المصدر: من إعداد الباحثان

من خلال قراءتنا للجدول (3) يتبين لنا أن أغلبية المبحوثين عبروا عن رضاهم عن المدخول الذي يحصلونه من التعاونية، وبلغ عددهم 8 أعضاء، في حين عبر 06 مبحوثين عن عدم رضاهم عن مدخولهم التعاوني. ويمكن تفسير هذه النتائج بكون التعاونية تشكل دخلا ثانويا لدى كل العينة التي شملتها الدراسة أي أن قيمة الدخل الذي يحصل عليه المنخرط بالتعاونية يكون إضافة لمدخول أساسي يحصل عليه من عمله الخاص (الفلاحة، الموظفون وكذا الإجراء أو المستخدمين...)، ونذكر هنا عبارة مهمة ل ع. خ مسير تعاونية لتربية النحل "نعم الأعضاء في حالة رضى لأنهم صحيح منخرطون بالتعاونية، لكن لا يعتبرونها المصدر الأساسي لرزقهم، ولا يعتمدون عليها كليا "، وفي السياق نفسه يضيف م. ن مسير تعاونية لتربية النحل" المتعاون لا يقوم بنشاط واحد أي أنه رغم رضاه الكلي عن الوضع إلا أنه يحاول دمجه مع شيء آخر أي عمل الخاص"، ونجد عاملا آخر هو قلة الإمكانيات وفرص الشغل والاستثمار بالمجال القروي الشيء الذي يدفع البعض إلى الاكتفاء والتسليم بمدخوله من التعاونية، ولو كان لا يتجاوز 1500 درهم حسب ما صرح به بعض المبحوثين، ونذكر هناك رأي السيد م. م: "راض لأنه ليس لديه بديل، ويستفيد من ذاك المبلغ على الأقل والأهم هو أنه مرتاح."

أما بالنسبة إلى عدم الرضى عن المدخول فيرجع سببه لإكراهات عديدة، يتخبط فيها العمل التعاوني في الإقليم سنتطرق لها في محور الاكراهات لاحقا، لكن الأمر المهم الذي وجب التطرق إليه هو التدخل الخارجي في أمور التعاونية من طرف أصحاب النفوذ والسلطة ببعض الجماعات بالإقليم، وهو ما عبر عنه م. ك مسير تعاونية لتربية الطيور "لسنا في حالة رضى سواء أنا كمسير أو هم كأعضاء، لسنا راضين عن المدخول، لكنهم على علم بالعائق الذي جعلنا لا نستمر، ولا نصل لمبلغ مهم. " ويقصد بهذا العائق تدخلات خارجية كما سنتطرق لذلك لاحقا.

وفي السياق نفسه نذكر دراسة سابقة للباحث رشيد زمار ونور الدين عبد الباقي بعنوان: "دور التعاونيات في التنمية المحلية للمنتجات المجالية " التي خلص فيها إلى مجموعة من النتائج نذكر أنه "على المستوى الداخلي، للحكامة دور مهم ضمان استمرارية واستدامة العمل التعاوني، ومن ثَمَّ في تحقيق التنمية المجالية بكل من قلعة مكونة وزاكورة، وعلى

[16]تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تنمية العالم القروي: التحديات والآفاق، إحالة ذاتية رقم 2017/29. ص60.

المستوى الاقتصادي بكون مساعدة التعاونيات في خلق أنشطة اقتصادية تعود بالنفع على الرجال والنساء مما يخفف من حدةالجفاف". (Abdelbaki & Zammar, 2018)[17]

- **تلبية الاحتياجات الأساسية**

تعد تلبية الاحتياجات الأساسية من مأكل ومسكن وملبس وتطبيب وتعليم أمرا هاما ومهما عند التحقق من تحقيق التنمية في مجال ما، الأمر الذي يستدعي منا الوقوف على هذا الأمر والتأكد من صحة رضا المتعاونين التي سبق أن أشرنا إليها سابقا، وفيما يلي مبياناً يوضح مدى تلبية الاحتياجات الأساسية لدى عينة البحث.

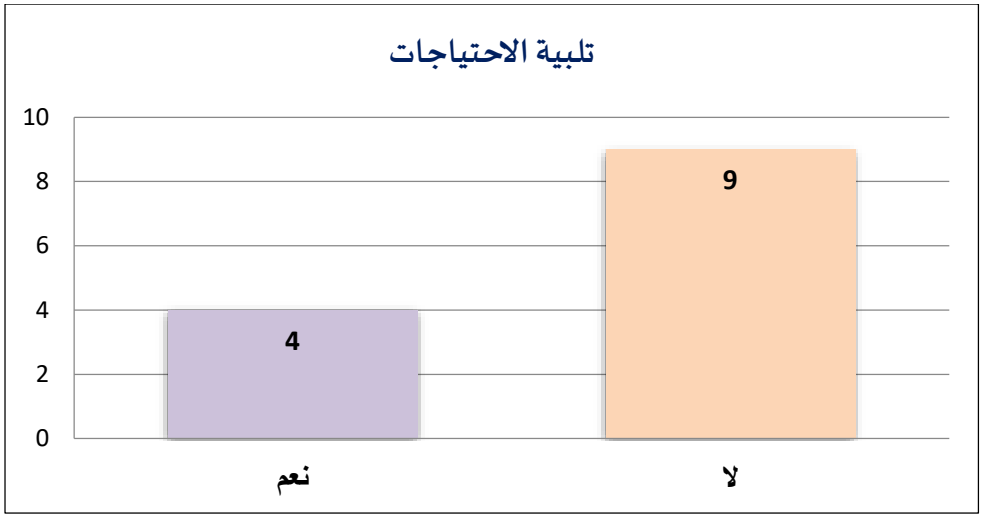

المبيان رقم01: يوضح نسبة تلبية العمل التعاوني لاحتياجات المتعاونين.

المصدر: من إعداد الباحثان

من خلال المبيان (01) يتبين لنا أن نسبة 69% من المبحوثين لا تستطيع تلبية الاحتياجات الأساسية بالاعتماد على دخلهم بالتعاونية فقط، خاصة مع تزايد أسعار المواد الأولية ومتطلبات العيش، وهذا الأمر يحيلنا للحديث عن هشاشة العمل التعاوني، وعن عدم تحقيقه للأهداف والغايات التي أنشئ من أجلها، ويمكن إرجاع ذلك لإكراهات متنوعة، سنشير إليها في محور لاحق بالتفصيل، ولكن لا بأس بذكر بعضها هنا: كغلاء الأسعار وكثرة الأبناء، وعبر عن ذلك السيد ك. م مسير تعاونية لإنتاج الحليب وتسويقه: "وكما تعلمين بالبادية يكون هناك أطفال كثر للأبوين، أي أن المصاريف كثيرة أيضا، والمعيشة نوعا ما غالية حاليا والقدرة متوسطة"، وفي السياق نفسه عبر السيد د. خ رئيس تعاونية لتسمين الخرفان والعجول قائلا: " لكي نحسن الوضعية قليلا، فتبارك الخالق العائلة عدد أفرادها كثير. " أما العينة التي عبرت عن قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية التي تعادل 31% فيرجع السبب بالأساس إلى قيمة الدخل الشهري المحصل من التعاونية التي تعادل أو تتجاوز الحد الأدنى للأجور بالمغرب، إضافةً إلى تعدد أنشطة التعاونية التي يمكن من خلالها تعويض الخسائر والحفاظ على استقرار واستمرارية العمل.

[17]Noureddine Abdelbaki et Rachid Zamar, Rôle des coopératives dans le développement local des produits de terroir : cas de deux coopératives de la région Draa-Tafilalet, international journal of innovation and Aplliedstudies, 3 oct 2018, pp. 942-951.

- التفكير في الهجرة

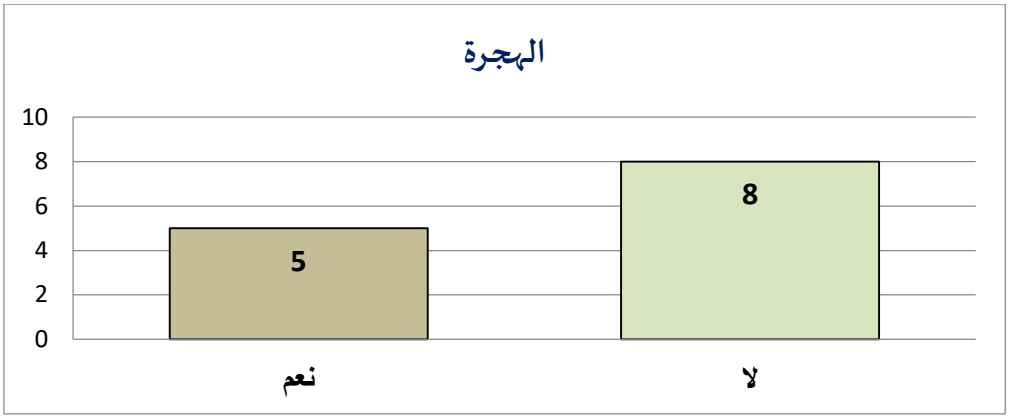

المبيان رقم (02): التفكير في الهجرة من طرف المتعاونين

المصدر: من إعداد الباحثان

يتضح من خلال المبيان (02) إن أغلب المبحوثين عبروا عن رفضهم لفكرة الهجرة بنسبة 62% في حين عبر 38% عن رغبتهم في الهجرة. ويمكن تفسير ذلك بأن أغلب المبحوثين لهم ارتباط بالأرض والمكان، ومنهم من له إكراهات عائلية تحول دون إمكانية الهجرة ثم إن الرغبة في الهجرة مرتبطة بالأساس بالإكراهات والمشاكل التي يعانونها داخل تعاونياتهم نذكر على سبيل المثال: عدم تلبية الحاجات الأساسية لأسرهم وغياب الخدمات الاجتماعية والثقافية بمختلف الجماعات التي يسكنون بها، إضافةً إلى أن بعض المبحوثين يتوفرون على مستويات جامعية، وأتيحت لهم الفرصة للسفر والانفتاح على مشاريع أخرى ناجحة زادت من رغبتهم في مغادرة القرية، وهذا ما سنتطرق إليه في الفقرة الموالية حول علاقة الهجرة بالرضا عن الدخل.

- العلاقة بين الرضا عن المدخول والتفكير في الهجرة

جدول رقم (04): يوضح العلاقة بين الرضا عن الدخل والهجرة.

الرضا عن المدخول	التفكير في الهجرة		المجموع
	نعم	لا	
غير راض	3	2	5
راض	2	5	7
راض تماما	0	1	1
المجموع	5	8	13

المصدر: من إعداد الباحثان

يتبين لنا من خلال الجدول (4) أن بعض المبحوثين رغم رضاهم عن مدخولهم من التعاونية إلا أنهم يفضلون الهجرة إلى المدن أو خارج الوطن، وذلك راجع إلى طموحهم ورغبتهم في تطوير أنفسهم، والحصول على خدمات اجتماعية ومرافق متنوعة يصعب الحصول عليها أو تغيب في أغلب الأحيان ببعض المناطق القروية، إضافةً إلى غلاء أسعار المواد الأولية التي تنهك كاهل المتعاونين، وتحد من طموحاتهم. وهذا ما عبر عنه السيد ك. م مسير تعاونية لإنتاج الحليب وتسويقه بعد سؤاله عن التفكير في الهجرة فرد قائلا: "بطبيعة الحال، نريد، لأن كل شيء هنا غالي الثمن، والمنتج الذي

تنتجه رخيص السعر والمواد الأولية غالية.. مثلا الحليب لا يغطي حتى مصاريفه، مثلا إذا قمت بعملية حسابية ستجد نفسك تشتغل هباء منثورا دون ربح..." وأما عن بقية المنخرطين فقد عبر عن ذلك قائلا: "يريدون أن يعيش أبناؤهم في وسط جيد.. بسبب البعد عن المؤسسات والمرافق العمومية، ومع انتشار الهاتف يرى الإنسان من خلاله ما ينقصه، ويجد نفسه في وسط لا يلبي له احتياجاته.. وربما أيضا بسبب عامل الترفيه، حين يرغبون بشيء مسل لا يجدونه هنا.." وفي السياق نفسه عبر السيد م. ن مسير لتربية النحل قائلا: "باختصار أنا أفكر بالهجرة خارج أرض الوطن، نفكر هكذا لأنه حين نرى صفحات مربي النحل بكندا وألمانيا وفرنسا نندهش.. شيء أكثر من رائع لا أستطيع وصف طريقة اشتغالهم حتى.." بالإضافة إلى أن من المبحوثين غير الراضين، ولا يفكرون في الهجرة، وهذا الأمر يمكن تفسيره بكون الهجرة ليست دائما متاحة للجميع، بل ترتبط بعوامل أخرى أهمها المستوى الثقافي وإتقان حرف ومهن أخرى غير الفلاحة وتربية المواشي وتعدد الأبناء والارتباط بالأرض والانتماء للمنطقة مسقط الرأس ومكان الأهل والعائلة الممتدة، وصرح بذلك السيد د. خ رئيس تعاونية لتسمين الخرفان والعجول قائلا بتهكم وسخرية: " لا لن أهاجر، من لديه أولاد كثر هل سيهاجر يا أستاذة بالله عليك" في حين يرجع السيد م. ك مسير لتعاونية تربية الطيور الأمر لسبب آخر، يقول " لا لا، لا أفكر في الهجرة أختي سارة.. لأني أؤمن بأن المكان الذي كبرت فيه، وترعرعت به، وعشت فيه، هو الذي سيفهمني، وأفهمه أكثر من أي مكان آخر."

وفي موضوع الهجرة نجد غنى وتنوع في البحوث والدراسات والنظريات التي عالجت الموضوع من زوايا مختلفة، ويرجع ذلك إلى تعدد الحقول المعرفية التي تناولت موضوع الهجرة كعلم الاجتماع والاقتصاد والأنتروبولوجيا وعلم النفس... وهنا نذكر نظرية رافينشتاين من خلاله كتابه المعنون بقوانين الهجرة والنزوح الذي يعتبر فيه أن "الهجرة تخضع لقوانين تنص على اعتبار الناس يهاجرون من المناطق المحدودة الفرص إلى تلك الغنية من الناحية المعيشية"، وهو الأمر الذي يتوافق مع نتائج الدراسة حيث إن بعض المنخرطين بالتعاونيات يفضلون الهجرة للمدن للاستفادة من الخدمات والمرافق التي يصعب الحصول عليها في مجالهم القروي.

أما بالنسبة إلى المتعاونين الذين لا يفكرون في الهجرة رغم صعوبة العيش وعدم رضاهم عن مدخولهم المادي فمرده إلى "صعوبات وعقبات تشير إلى مختلف العوامل التي من شأنها أن تجعل ظاهرة الهجرة من مكان لآخر عسيرة وصعبة" ككثرة الأبناء والأمية أو تدني المستوى الدراسي وإتقانهم للمهن المرتبطة بالزراعة وتربية الماشية فقط.

ويبقى أهم عامل يؤثر في مدخول الفلاحين المتعاونين، وعلى المجال القروي عموما هو عامل الجفاف وقلة التساقطات المطرية، فحسب قول روبير إشكالية، ففي فترة الثمانينيات زاد عدد المهاجرين، لكون هذه الفترة شهدت، وتوالت فيها سنوات الجفاف والمجاعة، التي دفعت مجموعة من الأشخاص للإقدام على فعل الهجرة، هنا يمكن الرجوع إلى دراسة دافييد هارت حول "آيتورياغر، قبيلة من الريف المغربي، دراسة إثنوغرافية وتاريخية"، التي حاول من خلالها أن يبين لنا كيف أن العوامل الطبيعية كانت سببا في هجرة الكثير من الفلاحين الريفيين. (2002، صفحة 55)18

4. الإكراهات والتحديات التي تواجه العمل التعاوني

بالرغم من التطور الذي عرفه القطاع التعاوني بإقليم مولاي يعقوب، إذ شهدت السنوات الأخيرة ما بين 2015 و2022 تزايدا مهما في عدد التعاونيات انتقل من 90 إلى 215 تعاونيات وتزايدا مهما في عدد المنخرطين حيث قارب 5000 منخرط ومنخرطة في متم سنة 2022، رغم كل ذلك إلا أنه ما زال يعاني من مجموعة من الإكراهات والتحديات

[18] المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، خاص: مئة سنة من التعمير والتحضر بالمغرب، مجلة نصف سنوية العدد 2002/7، ص55.

التي تعوق تطوره وتحد من إسهامه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذا المجال القروي. وفيم يلي سنتطرق للإكراهات التي رصدناها من خلال بحثنا الميداني، وكذا أهم الحلول المقترحة من طرف مسيري ورؤساء التعاونيات بالإقليم:

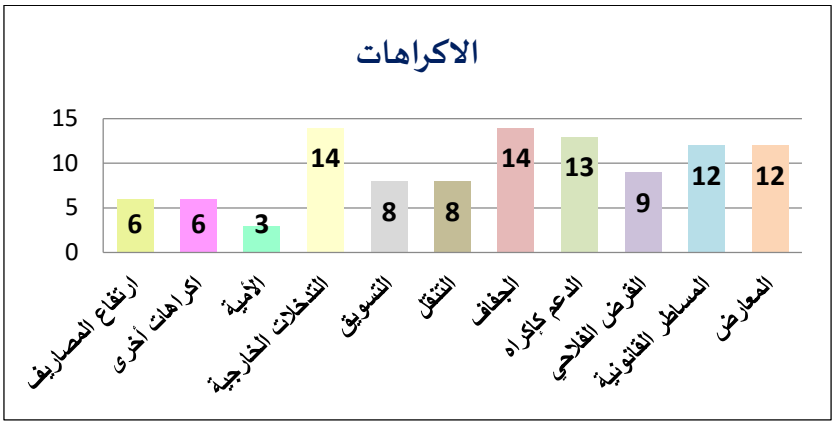

المصدر: من إعداد الباحثان

من خلال قراءتنا للمبيان رقم 03 يمكن [illegible] التعاوني بالإقليم إلى 5 إكراهات أساسية نفصلها كالآتي:

❖ **إكراهات خارجية**

مرتبطة بالإدارات والمؤسسات والمجال الذي ثمة فيه التعاونية وهي كالآتي:

- **قانونية:** صعوبة تطبيق القوانين والزجر في حق المتهاونين والمنخرطين والمسيرين الذين يستغلون التعاونية لقضاء مصالحهم الخاصة؛
- **طبيعية:** مرتبطة بمناخ المجال وشح التساقطات المطرية والتضاريس الوعرة التي تعيق التنقل وتسويق المنتجات والتواصل بين المتعاونين؛
- **مؤسساتية**: نتحدث هنا بالخصوص عن علاقة التعاونية بباقي المؤسسات الأخرى التي تسهر على تدبير وتسيير القطاع التعاوني من مديرية الفلاحة، الغرفة الفلاحية، مركز الاستشارة الفلاحية، قسم العمل الاجتماعي، غرفة الصناعة التقليدية، السلطات المحلية والمجالس المنتخبة بالجماعات والجهات... التي غالبا ما تشكل عائقا أمام التعاونيات الجادة بسوء تدبيرها للقطاع؛
- **سوسيو اقتصادية:** غلاء الأسعار والمواد الأولية التي تؤرق المتعاونين، وصعوبة تسديد القروض البنكية وقلة الائتلافات والاتحادات التي تزيد من موثوقية العمل التعاوني، وترفع من قيمة منتوجاتها المحلية. إضافةً إلى إكراهات التسويق وضعف البنيات التحتية.

❖ **إكراهات داخلية**

- ارتفاع نسبة الأمية في صفوف المتعاونين.
- ضعف تمثيلية النساء بالتعاونيات الفلاحية.
- غياب الحكامة لدى بعض التعاونيات في غياب تام لتطبيق القانون، وفي اتكالية كاملة على المسير أو بعض الأعضاء بالمكتب المسير، وكذا ضعف الموارد البشرية والكفاءات.

- انعدام الروح التعاونية لدى بعض المتعاونين نتحدث هنا عن الأنانية والبحث عن الربح الفردي والمصلحة الذاتية فقط.
- عدم استثمار الفائض لدى أغلب التعاونيات الأمر الذي يجعل أغلب التعاونيات تقتصر على نشاط واحد وبمردودية ضعيفة.
- معيقات التسويق والمنافسة القوية من قبل الشركات الكبرى الوطنية والدولية في ظل منتجات جد متواضعة لا تتوفر أغلبها حتى على علامة الجودة الصحية.

5. الحلول المقترحة من طرف المتعاونين

مبيان رقم(04): الحلول المقترحة من طرف التعاونيات للنهوض بالعمل التعاوني

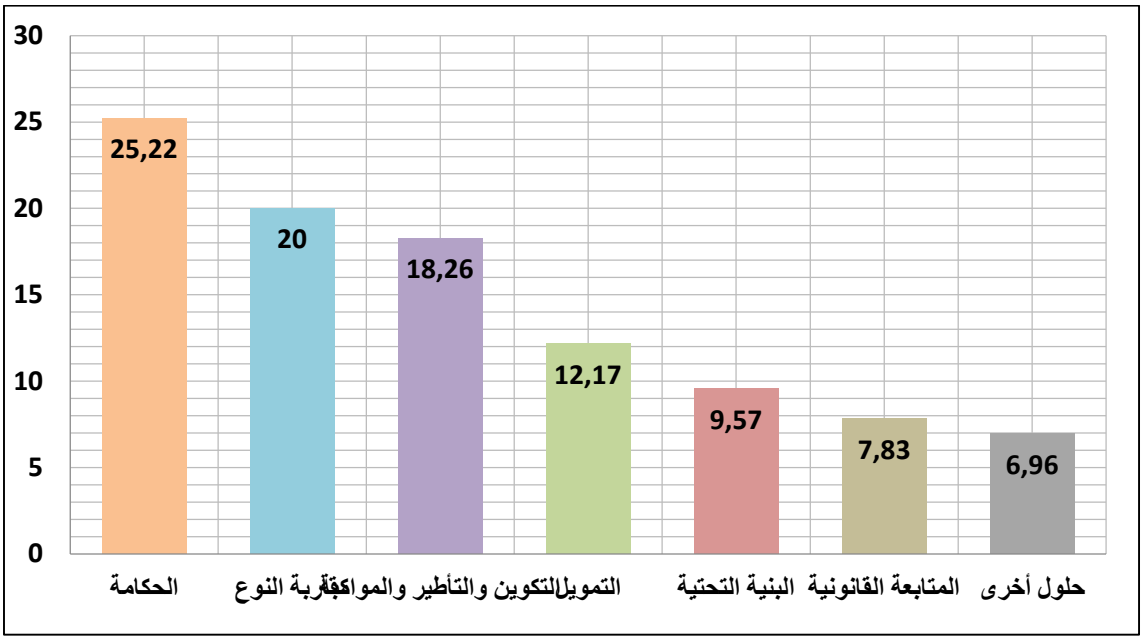

المصدر: من إعداد الباحثان

من خلال المبيان 04 يتبين أن التعاونيات تقترح عدة حلول يمكن تلخيصها أساسا في الحكامة بنسبة تناهز 25%والمقصود هنا، الحكامة الجيدة على المستوى الداخلي في تفعيل القوانين وإرساء قوانين تراعي مصلحة الجميع، وتحمي المتعاونين والحكامة الخارجية التي تربط التعاونيات بمحيطها الخارجي من خلال اعتماد مبادئ الشفافية والديمقراطية في تلقي الدعم والمشاركة في المعارض والاستفادة من الخدمات والدورات التكوينية... الخ، يقول السيد م. ن مسير تعاونية لتربية النحل: "يجب أن يتم ضبط هاته الأمور، خصوصا فيما يتعلق بالدعم، وألا يكون هناك انفلات، لأنهم هم السبب الرئيس للمشاكل، يعني إذا كانت هناك مواكبة وتتبع فالشخص سيذهب بعيدا، أما العشوائية في التسيير، ولا أحد يوجد بمكانه الصحيح، فطبعا هذا لن ينتج شيئا، ولن يسمح بالتطور"، وهو الأمر الذي أوصى به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بضرورة توفير إطار قانوني ملائم للتعاونيات.

ثم إن من أهم الحلول المقترحة بنسبة 20% هي تلك المتعلقة بمقاربة النوع الاجتماعي، إذ إن التعاونيات ترى في إشراك النساء والشباب في التعاونيات أمرا مهما لكي تظل التعاونيات حية، وتحافظ على استقرارها، وذلك باعتبار المرأة هي ركيزة المجتمع القروي نظرا إلى الأدوار المتعددة والمهمة التي تقوم بها من تربية للمواشي ومساعدة في الإنتاج الزراعي

وتحمل مسؤولية، إدارة المنزل إلى جانب الرجل، فالمرأة ظلت هي "العوان" والمتمم لأعمال الرجل، لكن في الحقيقة كانت، ولا تزال هي المنتج الفعلي، استنادا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، التي عرفها المجتمع المغربي عامة والأسرة المغربية القروية خاصة... لقد خرجت المرأة للعمل من أجل المساهمة بدورها في الاقتصاد الأسري وإرسال التحويلات المالية للأسرة. (عنبي، 2018)19

وأكد العديد من مسؤولي التعاونيات على أن النقطة التي يعاني يعانيها أغلب المتعاونين من أعضاء ومنخرطين هي قلة التكوينات والتأطير والمواكبة التي تفقد العمل التعاوني طابعه التضامني، وترمي به في أحضان الرأسمالية والفردانية، وهو الملتمس الذي طالب به المبحوثين تقول السيدة ن. م رئيسة تعاونية لإنتاج الحليب: " الشيء الذي ينقصنا هو التأطير والتكوين، التأطير مغيب، الأنشطة الفلاحية حاليا غير موجودة، نحن نسمع فقط بوزارة الفلاحة، العالم القروي ليس به تكوين أي ليس به إرشادات."

شكلت الحلول المرتبطة بالتمويل نسبة 12% من مجموع الحلول المقترحة، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بكون التعاونيات لا تزال تعاني صعوبة في الوصول للدعم العمومي وأيضا في اعتمادها على هذا الدعم كمصدر وحيد لزيادة رأسمالها، وهو الأمر الذي يعيق تطور التجربة التعاونية بالمغرب كذلك في كون مآل التعاونيات يظل سجين التبعية للدولة، من خلال المساعدات والإعانات المادية والتقنية والتأطيرية.(Ghazali, 1992, p. 247) 20

وقد اقترح بعض المبحوثين حلولا تتعلق بتحسين البنيات التحتية بنسبة 9.67% وتتمثل أساسا في إصلاح الطرق وتعبيد المسالك التي تربط الدواوير بالمراكز القروية ليتمكنوا من إيصال وتسويق منتوجاتهم بسهولة ويسر من جهة ولخفض تكلفة الإنتاج من جهة ثانية.

أما الحلول المرتبطة بالمتابعة القانونية بنسبة 7.83% فقد أكد المبحوثون تطبيق القانون والزجر في حق المخالفين للقانون وتبسيط مسطرة العزل التي تمكن المسيرين أو مجلس الإدارة من طرد كل من لم يؤد واجباته تجاه التعاونية أو خرق قوانينها.

وختاما نشير إلى مجموعة من الحلول الأخرى التي شكلت نسبة 6.96% التي قدمها بعض المبحوثين نذكر أساسا: مطالبتهم بإحداث مراكز ووحدات لتثمين منتجاتهم المحلية على صعيد الجماعات أو بين الجماعات القريبة الجغرافيا بهدف تخفيف العبء على التعاونيات وتوفير شروط إنتاجية ملائمة.

التحقق من الفرضيات

بعد تفريغنا للبيانات وتبويبها والتعليق عليها وتحليلها، تمكنا من الوصول إلى العديد من النتائج المرتبطة بأهداف البحث، بداية من الفرضية العامة أو الرئيسية التي تنص على أن: "التعاونيات لها دور مهم في توفير فرص شغل، ومن ثم تحقيق الاستقرار السوسيومهني للساكنة القروية"، فهذه الفرضية من خلال كل ما توصل له البحث بعد تفريغ المقابلات خلص للعديد من النتائج، التي تؤكد صدق الفرضية العامة على أرض الميدان بإقليم مولاي يعقوب.

[19]عبد الرحيم عنبي، نحو فهم سوسيولوجي لقضية المرأة المغربية في ظل التغيرات الاجتماعية الأسرية، المركز الديموقراطي العربي 28 ماي 2018.
[20]Ahmed Ghazali, auto-promotion et pratique coopérative au Maroc, la société civile au Maroc, sous la direction de Noureddine EL Aoufi, Rabat, Ed Smer,1992, pp.247.

وأفضى تحليل البيانات إلى جملة من النتائج سنحاول عرضها من خلال التطرق لكل محور، باعتبار أن هذا الأخير يمثل لنا الفرضيات الفرعية الموضوعة مسبقا، لذا وجب التحقق من صحتها من خلال النتائج التالية:

من خلال النتائج السابقة يتبين لنا أن الفرضية القائلة أن" الاستقرار الاجتماعي والمهني لمنخرطي التعاونيات مرتبط اطرادا بمدى رضاهم عن المدخول المادي وتلبية الاحتياجات الأساسية" قد تم تأكيدها، وذلك باعتبار التعاونية توفر فرص شغل، وتزيد من الدخل لدى المتعاونين مما يشكل دعامة لمدخولهم الخاص المستقل الذي يشكل المورد الأساسي لدخلهم.

لكن يلاحظ أن التعاونية لا تستطيع توفير فرص شغل قارة ودائمة للمتعاونين مما يجعل اشتغالهم بالتعاونية بعد إتمامهم لكل الأعمال الخاصة سواء في الزراعة أو في مهن أخرى حرفية، الأمر الذي سيؤثر سلبا في سير التعاونية وتطورها لتصبح المعيل الأول لمنخرطيها.

يتبين من خلال النتائج المتوصل إليها أن الهجرة غائبة في تفكير جل المبحوثين بنسبة 62% فيما عبر 38% عن رغبتهم في الهجرة إلى المدن أو خارج الوطن، ويتضح لنا من خلال تحليل الأسباب الدافعة للتفكير في الهجرة أن التعاونيات تملأ الفراغ الحاصل في فرص الشغل لدى الشباب العاطل خاصة الذين يتوفرون على مستوى تعليمي، وتستطيع تغطية البعض من احتياجاتهم الخاصة، وهو الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية الثانية القائلة بأن: " التعاونيات تسهم في التخفيف من معدلات الهجرة في صفوف المتعاونين."
لكن نشير أيضا أن هذا الأمر تحكمه عوامل أخرى تتجلى أساسا في الارتباط بالأرض والعائلة والقبيلة والدوار، وعامل الخوف من الهجرة إلى المدينة مع كثرة من الأبناء وقلة الإمكانيات، وهي التي تدفع المتعاونين إلى الاستقرار بالقرى عوض التفكير بالهجرة.

أما الذين يفكرون في الهجرة، فيتضح لنا إن التعاونيات لم تحقق لهم الطموحات التي من شأنها أُنْشِئْتِ، خاصة وأن إقليم مولاي يعقوب ما يزال يفتقر لأبسط المرافق والخدمات الاجتماعية والترفيهية، ولا يوفر خدمات التأطير والمواكبة لمعرفة سير التعاونيات ومساعدتها على تجاوز العقبات التي تعترضها خاصة تلك المتعلقة بالتمويل والولوج لمنصات الدعم الوطنية والعالمية والاستفادة من خبرات باقي الشركاء في هذا المجال.

خاتمة

إن البحث في موضوع المقاولة الاجتماعية ودورها في الاستقرار السوسيومهني للساكنة القروية، يعد من الموضوعات التي تزايد عليها الطلب، وذاك راجع للمكانة التي يحتلها المجال القروي في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة على المستوى العالمي بوجه عام والوطني على نحو خاص، باعتبار المغرب بلدا فلاحيا بالأساس، ولكون الاهتمام بمؤشرات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وحدها لم تعطِ نتائج إيجابية، لذلك برزت أهمية اعتماد مقاربة سوسيواقتصادية تسعى لتحسين المدخول ورفع التهميش والإقصاء عن الساكنة القروية وفك العزلة عن المناطق المهمشة جغرافيا، وإدماج الفئات الاجتماعية المختلفة في عملية التنمية المحلية للجماعات والجهات القروية، من خلال التركيز على تفعيل أدوار التعاونيات وتشجيع مساهمتها في الاستقرار السوسيومهني لساكنة المجال القروي عموماً، والشباب على نحو خاص باعتبارهم الفئة الأكثر نشاطا وتدخلا في المجال.

المراجع:

القانون المتعلق بالتعاونيات 112.12. (2012). مقتطف من نص المادة 1 الباب الأول . المغرب.

المجال الجغرافي والمجتمع المغربي. (2002). خاص: مئة سنة من التعمير والتحضر بالمغرب ، 7.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2017). تنمية العالم القروي: التحديات والآفاق .

بوابة سبل. (2019). تاريخ الاسترداد 17 02, 2024، من http://subol.sa/dashboard/Articles/ArticleDetails/94

تعريف المنهج الوصفي. (د.ت). تاريخ الاسترداد 30 02, 2023، من مجلة مبتعث الالكترونية.

جهة فاس مكناس. (د.ت). تاريخ الاسترداد 12 03, 2024، من موقع جهة فاس مكناس-https://www.region : fes-meknes.ma/provinces

عبد الرحيم عنبي. (28 05, 2018). نحو فهم سوسيولوجي لقضية المرأة المغربية في ظل التغيرات الاجتماعية الأسرية. المركز الديموقراطي العربي.

علي بن محكوم، و عبد المجيد بدري. (2020). المقاولاتية الاجتماعية: مفهومها وموضوعها Economic growth . and entreneurship JEGE، 9-17.

قسم العمل الاجتماعي. (2023). التعاونيات باقليم مولاي يعقوب. مولاي يعقوب.

محمد أزناك. (2019). الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب. تاريخ الاسترداد 15 03, 2024، من هوية بريس : http://www.howizapress.com

محمد شرقي. (2009). التحولات الاجتماعية في المغرب: من التضامن القبلي إلى الفردانية. افريقيا الشرق.

مراد خلاصي. (بلا تاريخ). الاستقرار المهني وتسيير الموارد البشرية في مؤسسات جزائرية: دراسة ميدانية. تاريخ الاسترداد 21 05, 2024، من أكاديميا العربيةhttps://academia-arabia.com :

منال هاني، و آخرون. (2021). تفعيل دور المقاولة الاجتماعية غي ظل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: دراسة التجربة المغربية. مجلة الإبداع ، 11 (1)، 549.

Abdelbaki, N., & Zammar, R. (2018, octobre 3). Role des cooperatives dans le developpement local des produits de terroir. International journal of innovation and applied studies , 942 - 951.

Ghazali, A. (1992). Auto-promotion et pratique coopérative au Maroc, la société civile au Maroc. Rabat: Smer.

Steers, R. (1977). Antecedents and Outcomes of Organisational Commitment. Administrative Science Quarterly (Vol. 22).